

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies



النمو المتعثر في العراق: في منظور التنمية البشرية والاقتصادية

بسام يوسف

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحوٍ عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ همّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

النمو المتعثر في العراق: في منظور التنمية البشرية والاقتصادية

بسام يوسف *

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة التنمية الاقتصادية في العراق للآونة الأخيرة، ويرى البحث التنمية باعتبارها عملية تتوسطها المؤسسات وتقودها الإمكانيات البشرية فضلاً عن قدرة الدولة، يستند هذا البحث على أمودجين تم استخدامهما لبيان تعثر الأداء الاقتصادي في العراق، وهما: النظريات التي تسلط الضوء على آثار النفط السلبية على النتائج الاقتصادية، فضلاً عن النظريات التي تؤكد على أهمية تطبيق السياسات التي تدعو إلى التحرر الاقتصادي، ويفترض هذا البحث بأن العديد من الصعوبات الاقتصادية في العراق- بما في ذلك عملية توفير الخدمات العامة وتحقيق الاستثمار- هي نتيجة التراجع المؤسسي فيما يخص القدرات البشرية ولاسيما منذ عام ١٩٩٠، ويعارض البحث الآراء الأساسية التي تتعلق بالتأريخ الاقتصادي الحديث في العراق، على سبيل المثال ينظر إلى فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ باعتبارها استمراراً لفترة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وهو ما أدى إلى تدهور القدرات البشرية والمؤسسات الاقتصادية، على الرغم من التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية:

العراق، التأريخ الاقتصادي، الاقتصادات الريعية، المرض الهولندي، المؤسسات، قدرة الدولة، العقوبات الاقتصادية.

*قسم الاقتصاد، جامعة ولاية إنديانا، تيري هاوت، الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة:

يتطرق هذا البحث إلى التنمية الاقتصادية في العراق من منظور جديد، إذ ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية لتحقيق الإمكانات البشرية-بما في ذلك قدرة الدولة- التي تتوسطها المؤسسات، ويؤكد على أن العديد من المحن الاقتصادية التي مرَّ بها العراق- صعوبات القيام بالإستثمارات، وسوء الخدمات العامة، وتباطؤ النمو- يمكن أن تفهم بشكل أفضل ضمن إطار التراجع المؤسسي فيما يخص القدرات البشرية التي حصلت منذ عام ١٩٩٠.

يتعارض هذا البحث مع وجهتي نظر رئيسيتين واللتين هيمنتا على المناقشات التي جرت حول التنمية الاقتصادية في العراق والشرق الأوسط، في حين أنهما يقدمان معلومات مهمة، إلا أنهما لا يوضحان تجربة التنمية الاقتصادية في العراق بنحو ملائم، ولا سيما خلال الثلاثين عاماً الماضية. تركز المجموعة الأولى على أثر النفط على الهياكل الاقتصادية (التي تعرف باسم المرض الهولندي) والعلاقات السياسية (التي تعرف باسم فرضية الدولة الربعية)، إذ تؤكد هاتان النظريتان على الآثار السلبية للنفط فيما يتعلق بالاقتصادات غير الكفوءة والراكدة والسياسات الاستبدادية (على سبيل المثال؛ الخفاجي ٢٠١٢). بينما تؤكد المجموعة الثانية على أهمية تطبيق لائحة لأفضل الممارسات فيما يتعلق بتحرير الأسواق وصرف العملات، وهي سياسات تم تحديدها من قبل المنظمات الدولية ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- غالباً ما يطلق عليها "إجماع واشنطن"^١- ولاسيما بين صانعي القرار في الغرب بعد عام ٢٠٠٣، ولكن أيضاً قبل ظهور النظام الاقتصادي المركزي العراقي، تحت حكم نظام البعث^٢.

إن النظريات المرتبطة بوجهة النظر الأولى غير قادرة على تفسير سبب أن البلدان ذات الهيكلية الاقتصادية المشابهة للعراق مثل: الجزائر وإيران والمملكة العربية السعودية، قد شهدت تأريخاً تنموياً مختلفاً، أما بالنسبة للنظريات المرتبطة بوجهة النظر الثانية فهي تقوم بتعويض التوقعات الوردية بحدوث ازدهار سريع في الاقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات الاقتصادية واستئناف التدفقات التجارية مع العالم في عام ٢٠٠٣، إن النتائج المحدودة نسبياً من إصلاحات السوق الليبرالية الجديدة (إجماع واشنطن) في العراق لا تعني أن الإصلاحات خاطئة تماماً في جميع المجالات، ولم تقم هذه السياسات بإحداث النتائج المتوقعة وذلك بسبب عدم توافر الشروط المؤسسية المسبقة اللازمة لنجاحها^٣.

على الرغم من الإعتراف بأن الميزات الاقتصادية الهيكلية تعد أمراً مهماً وأنه قد يكون للسياسات آثار حقيقية (وكما سيذكر في أدناه، سلبية)، فإن هذا البحث يفترض بأن تدهور المؤسسات الاقتصادية فضلاً عن فقدان المعرفة والمهارات البشرية هو أمر مهم لفهم التأريخ الحديث للتنمية في العراق^٤، تُعرّف التنمية بأنها قاعدة واسعة من القدرات البشرية أو «التنمية البشرية» (Griffin and Knight 1992, Sen 1992). تعد قدرات الإنسان، بما في ذلك كم المعرفة أو المهارات، المدخلات الرئيسة في عملية التنمية، وفي الوقت نفسه، فإن توسيع هذه القدرات هو الهدف الأساس لعملية التنمية من طريق التخلص

من الأمية في إمكان الدخل المرتفع أن يسهل عملية توسيع العديد من القدرات -ولكن ليس جميعها- وأنها لا تضمن تحسن تلك القدرات، كما هو الحال حينما يتركز ارتفاع مستويات الدخل بين شريحة صغيرة من السكان، ومع ذلك فإن الاستثمار في البشر، من خلال تحسين الصحة والتعليم -على سبيل المثال- يمكن أن يكون مكماً قوياً للاستثمار في الأصول المادية، وزيادة معدل النمو في الدخل ومنح فرصة لتوسيع القدرات، بغض النظر عن النتيجة النهائية، إلا أنه لا يوجد هناك معادلة سهلة التي من شأنها أن تحدد وبنحو صريح كيفية تحويل المدخلات إلى النتائج: إذ إن العملية تتم بواسطة القوانين والقيود السياسية وباختصار من قبل المؤسسات^٥.

قد تؤثر جودة مدخلات التنمية على مسار المؤسسات: على سبيل المثال، أن تحسين قدرات التعليم قد يكون له أثر إيجابي ومستقل، بعيداً عن تأثير المدخلات المحسنة على الإنتاج وعلى المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز فعاليتها^٦، ويشير هذا البحث إلى مركزية القدرات المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ إنه في الاقتصادات القائمة على النفط مثل العراق تعود عائدات بيع النفط إلى الحكومة وحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن تكوين رأس المال واستهلاكه، فإن قدرة الدولة أو نوع الحكم من المرجح أن تؤدي دوراً في التنمية الاقتصادية^٧، وهناك دراسات واسعة النطاق على جوانب عديدة من قدرة الدولة -على سبيل المثال فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية وغياب الفساد-^٨. مع وجود كمية لا بأس بها من المؤلفات حول المؤشرات التي تبين هذه المميزات بنحو أفضل^٩.

لأغراض هذا البحث فقد تم تعريف قدرة الدولة بصورة محددة بأنها القدرة على صياغة السياسات والقواعد وتنفيذها أو لتقديم الخدمات^{١٠}، وكان يعتقد بأن بيروقراطيو الدولة هم من يقومون بتحقيق نتائج أفضل حينما يكون لديهم مستويات معينة من الحكم الذاتي (وليس المطلق) وذلك لأن السيطرة التنظيمية على توظيف وترقية الموظفين تقوم بترشيد الحوافز، بينما يقوم الحكم الذاتي بدعم المرونة التشغيلية، ويميل البيروقراطيون إلى العمل بنحو أفضل حينما يتألفون من أفراد موهوبين ومتعلمين ويمتلكون مهارات خاصة، وكان يُعتقد أيضاً بأن قدرة الدولة هي نتيجة تفاعل مهارات (قدرات) موظفيها مع الحكم الذاتي للبيروقراطيين.

تتيح قدرة الدولة عملية فرض النظام وحماية حقوق الملكية، التي حين عدم توافرها لن يرغب الأفراد والشركات في الاستثمار، ما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي^{١١}، أما على مستوى موضوعي أكثر، فإن قدرة الدولة تحدد قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها، إذ تمثل قدرة الدولة الشرط الأدنى للاقتصاد الفعال، بينما تسهل قدرة الحكومة محاولات الدولة لتنفيذ استراتيجيتها للتنمية، بغض النظر عن وجود -أو عدم وجود- جهة تتفق مع هذه الاستراتيجية.

يطعن التحليل الآتي في بعض الافتراضات الأساسية حول تأريخ العراق الاقتصادي: إذ يبدو التوسع التي حدثت في السبعينيات أقل إثارة للإعجاب حينما يتم تقييمها مع مؤشرات ترايد تسييس

الإدارة العامة، وكذلك حين تقييمها مع قدرة الدولة من حيث ارتفاع المعرفة والمهارات في القطاع العام، وفي المقابل -على الرغم من التغير الجذري الذي طرأ على الأنظمة السياسية والاقتصادية- يتم تصور فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ بنحوٍ كبير بأنها استمرار لفترة العقوبات الاقتصادية التي لطالما امتازت باستمرار التدهور البشري والمؤسسي.

صياغة المفاهيم:

تقدم نظرية المرض الهولندي تفسيراً حول سبب عدم ارتقاء المحافظات الغنية بالموارد الطبيعية إلى مستوى إمكاناتها الاقتصادية (Corden and Neary 1982)^{١٢}، وعلى وفق هذه فإن هذه الفرضية هناك أثرين رئيسين لزيادة عائدات النفط، الأثر الأول: قد يقوم ارتفاع الأرباح في قطاع النفط بسحب المدخلات الإنتاجية (الأيادي العاملة، أو رأس المال، أو المعارف، أو المواد الخام) من القطاعات المنتجة للسلع المحلية (مثل الصناعة والزراعة التي تنتج السلع التجارية)^{١٣} للعمل في قطاع التعدين الأكثر ربحاً أو الأقسام التابعة لها. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع عائدات الصادرات تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الحقيقية^{١٤} التي تجعل الواردات للسلع الزراعية والمصنوعات (القابلة للتجارة) أقل تكلفة، الأمر الذي سيجعل الإنتاج المحلي غير قادر على المنافسة، وفي الوقت نفسه، فإن إنفاق جميع أو جزء من عائدات النفط في الاقتصاد المحلي يزيد من الدخل؛ وبالتالي زيادة الطلب على السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول.

إن ارتفاع الطلب على السلع التجارية لا يزيد بالضرورة من الأسعار؛ لأن هذه السلع من الممكن أن يتم استيرادها، ولكن السلع غير القابلة للتداول لا يمكن استيرادها، وترتفع أسعارها نظراً لزيادة الطلب، وقد ارتبطت الطفرات العقارية في الشرق الأوسط تاريخياً مع ارتفاع أسعار النفط وجمودها حينما تتراجع أسعار النفط، مثال على ذلك؛ الإرتفاع الهائل لأسعار الأراضي في بغداد منذ عام ٢٠٠٣، على الرغم من انعدام الأمن (Associated Press 2008). فضلاً عن ذلك، إن بعض السلع غير القابلة للتداول، مثل الأراضي والمنشآت يطلب منها إنتاج سلع قابلة للتداول، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتداول؛ مما سيزيد من تكلفة الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتداول، وبالتالي الحد من قدرتها التنافسية الدولية؛ مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج والعمالة في قطاع الصناعة والزراعة، وذلك لزيادة فرص العمل الناتجة عن الخدمات غير القابلة للتداول.

ومع ذلك، فإن ما سبق ليس بالضرورة يعد تأثيراً سلبياً، إذ إن الموارد تذهب إلى حيث يكون معدل العوائد أعلى، أي: نحو قطاع السلع غير القابلة للتداول، ولكن إذا كان قطاع السلع القابلة للتداول -كالتصنيع مثلاً- هو المصدر الرئيس للاقتصاد، فإن تضيق هذا القطاع سيضر بنمو الإقتصاد على المدى البعيد، وإذا تم فقدان القدرة على إنتاج سلعة ما فعالباً ما يكون من الصعب استعادتها.

إن الطفرات في قطاع النفط مؤقتة، ولكن انخفاض إنتاج في القطاع الزراعة وانعدام الأمن الغذائي قد تكون دائمة، وكما ذكر جيفري ساكس (Jeffrey Sachs)، فإن المرض الهولندي يعدُّ مصدرًا للقلق إذا تم استخدام عائدات النفط لتمويل الاستهلاك وليس الاستثمار. إن الآثار السلبية لنظرية المرض الهولندي يمكن تجنبها من طريق زيادة الإنتاجية (وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج) والاستثمارات العامة ولاسيما في الرأس المال الفوقي الاجتماعي (على سبيل المثال، مرافق الموانئ والطرق والاتصالات والكهرباء) أو في رأس المال البشري (على سبيل المثال، الصحة والتعليم والتدريب المهني) أو في الحصول على الإعانات المستهدفة (Sachs 2007)، ليس محكوماً على الاقتصادات النفطية بأن تصبح صناعة مضمحلة أو أن تكون ذات نمو منخفض إذا تم استثمارها بنحو مناسب.

إن النظرية السياسية البديهيّة والمتصلة بالمرض الهولندي هي نظرية الدولة الريعية، التي تسعى إلى شرح النتائج السياسية غير الديمقراطية في الاقتصادات الغنية بالمعادن^{١٥}، وعلى وفق هذه النظرية، فإن الإيرادات من بيع الموارد الطبيعية تعدُّ بديلاً لفرض الضرائب المحلية، بزعم تمكين الدول الريعية على للعمل بنحو مستقل في المجتمع، والاستغناء عن مساعدات الداعمين، وقمع المعارضين بنجاح (Be-Anderson 1987, blawi and Luciani 1987). ولذلك من المتوقع أن يقوم النفط بتغذية السياسات الاستبدادية، ويشير كل من آلان ريتشاردز "Alan Richards" وجون واتروري "John Waterbury"، إلى أن هذا التأثير من المرجح أن يكون مؤقتاً، إذ إن الريح النفطية يظهر جهات فاعلة محلية جديدة (المقاولون والصناعيون والمستهلكون) الذين -مع مرور الوقت- سيعملون بطريقة تحد من استقلالية الدولة الريعية (Richards and Waterbury 2014)، وأثار البحث الأخير الشك حول التطبيق العالمي لرابطة النفط الدكتاتورية التي شددت عليها النظرية الريعية (Herb 2014, Yom)، ويعزو غريغوري غوز سبب فشل المحللين في توقع الانتفاضات العربية في عام 2011 إلى التزامهم بنظرية أن المجتمعات العربية تقاوم الديمقراطية ومستقرة (Gause 2011).

النفط وتكوين رأس المال والاستهلاك والتنمية البشرية: اقتصاد العراق ما قبل العقوبات الاقتصادية:
إلى أي مدى يتطابق الاقتصاد العراقي ما قبل العقوبات مع توقعات نظرية المرض الهولندي؟ في بعض النواحي طابق الاقتصاد توقعات النظرية، ولكن لا يجب المبالغة في الآثار المترتبة عليه، ويوضح الجدول (١) إحصائيات إنتاج النفط والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو مؤشر يستخدم على نطاق واسع لبيان معدل الرفاه الاجتماعي، ويبين كذلك آثار النفط على الاقتصاد العراقي^{١٦}.

إن ارتفاع معدلات إنتاج النفط وأسعاره قام بمضاعفة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩، وذلك حينما ارتفعت عائدات النفط من أقل من مليار دولار أمريكي ليصل إلى ٢١ مليار دولار أمريكي (أوبك 2005)، وهذا هو السبب الذي يدفع العراقيون إلى عدّ فترة السبعينيات

هي فترة الاقتصاد الذهبي.

من الممكن أن يتم استهلاك الإيرادات النفطية أو استثمارها أو أن تتراكم كأصول مالية التي تشمل أرصدة العملات الدولية (احتياطيات النقد الأجنبي)، إذ تظهر الحسابات المستندة إلى بيانات الأمم المتحدة أن نصيب الفرد من استهلاك نما بمعدل أقل من معدل الزيادة في تكوين رأس المال الإجمالي في السبعينيات^{١٧}. كان معدل نمو الاستثمارات التي يمولها النفط أسرع من معدلات الاستهلاك؛ بسبب إعطاء الأولوية لتكوين رأس المال السريع في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، وقد مولت عائدات النفط أيضاً عدداً كبيراً من الإعانات المالية للمستهلكين والمنتجين، وهناك أدلة تشير إلى أن الدولة قد حاولت بنحو فعال أن تحد من معدل نمو الاستهلاك لتحقيق أولوياتها في تكوين رأس المال. وفي الوقت نفسه، كان هناك زيادة سريعة في مجالي الصحة والتعليم: إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع مع ارتفاع نسبة المعلمين والمتحقيين في المدارس، ولاسيما نسبة النساء اللواتي التحقن في التعليم الابتدائي بحلول عام ١٩٨٠ التي كانت أعلى مقارنة مع الدول المجاورة (Yousif 2012)، من المحتمل أن تكون هذه التقديرات مبالغ فيها فيما يخص حجم الاستثمارات^{١٨}، ولكن فيما يخص التنمية البشرية فقد أحرزت تقدماً ملموساً في السبعينيات ومن المرجح أن تكون العوائد في تكوين رأس المال المشترك (على الصعيد البشري والمادي) مرتفعاً.

الجدول (١): نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وإنتاج النفط			
السنة	نصيب الفرد الثابت من الناتج الإجمالي المحلي (٢٠٠٥) / بالدولار الأمريكي	الإنتاج النفطي (mbd)*	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحالي / بالدولار الأمريكي
١٩٧٠	٨٩٨	١,٥	٢٣٢
١٩٧٥	١٢٧١	٢,٣	٤١١
١٩٧٩	٢٠١٨	٣,٥	٨٥١
١٩٨٠	١٩٧٠	٢,٦	٩٠٦
١٩٨٥	١٣٠٤	١,٤	٧٧٤
١٩٩٠	١٤٠٩	٢,١	٩٨١
١٩٩١	٤٩٤	٠,٣	٣٣٥
١٩٩٢	٥٦٦	٠,٥	٣٨٣
١٩٩٥	٥٩٤	٠,٧	١٧١
١٩٩٨	١٣٢٣	٢,٢	٣٧٩
٢٠٠٠	١٤٨٢	٢,٨	٧٠٨
٢٠٠٢	١٣٣٥	٢,١	٦٩١
٢٠٠٣	٨٧٠	١,٤	٦٣٨
٢٠٠٤	١٣٠٥	٢,١	٩٨٤
٢٠٠٥	١٣٢٦	١,٩	١٣٢٦
٢٠١٠	١٥٢٧	٢,٤	٣٤٩٥
٢٠١٢	١٦٠٧	٢,٩	.n.a

ملاحظة: *ملايين البراميل يومياً.

المصادر: إنتاج النفط (حتى عام ٢٠٠٥): أوبك (٢٠٠٩، ٥٤).

إنتاج النفط (عام ٢٠١٠ وما بعدها): أوبك (٢٠١٣، ٣٠)؛ تقديرات نصيب الفرد الثابت من الناتج الإجمالي

المحلي: تم حسابها في الأمم المتحدة (UN)، الحسابات القومية وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية (٢٠١٣).

<http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp>

إن القيود المفروضة على تكوين رأس المال لم يكن بسبب توافر المال، الذي كان كبيراً حينما ارتفعت عائدات النفط، بل كان بسبب الطاقة الاستيعابية للإقتصاد، وقدرتها في الإنتاج أو الاستثمار من دون حدوث تضخم في الأسعار الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج، في الواقع لقد تم

التأكيد على الاستثمار -على وجه التحديد- لأنه يهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية؛ وتطوير شبكات النقل، والمهارات البشرية وذلك لتحسين القدرة على إنتاج والاستثمار كما هو الحال مع العديد من الدول الأخرى المصدرة للنفط، بينما لم تتمكن الدولة العراقية من إنفاق جميع عائدات النفط، وبالتالي ادخر العراق مبلغاً يصل إلى ٣٦ مليار دولار أمريكي في احتياطات النقد الأجنبي (Jiyad 2002). تكررت الصعوبات الهيكلية في القيام بالأنشطة الاستثمارية لاحقاً بعد عام ٢٠٠٣، ويكمن الفرق الرئيس بين الفترتين في المسارات المتباينة للقدرة البشرية والدولة وليس في ارتفاع عائدات النفط، كان سبب التحديات الاستثمارية التي حدثت في السبعينيات هو توسيع المهارات والقدرة البشرية، ولاسيما في قطاع الدولة التي وظفت جزءاً كبيراً من العمالة الماهرة والمعلمة. في المقابل كان سبب التحديات الاستثمارية التي حدثت في عام ٢٠٠٣ هو انخفاض المهارات والقدرة البشرية.

من المثير للاهتمام أن قطاع الصناعة نما بنحو كبير بينما كان النمو في القطاع الزراعي متعثراً نسبياً في السبعينيات، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في كلا القطاعين^{١٩}، ويعود سبب تراجع القطاع الزراعي هو السياسات العامة السائدة في العراق -وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط والدول النامية- التي قمعت الزراعة من خلال تخفيض أسعار المنتجات الزراعية بنحو متعمد لكي تكون متاحة لجميع المستهلكين في المناطق الحضرية (الشروط التجارية بين الزراعة وباقي القطاعات الاقتصادية)، فضلاً عن ذلك، كان من أهم أولويات سياسة الحكومة في السبعينيات يتمثل بالتعبئة السياسية والسيطرة على الريف بدلاً من تعزيز النمو والإنتاجية (Springborg 1987, Mahdi 2002)، وتم إصلاح هذه السياسات المنحازة في وقت لاحق حينما أصبح واضحاً أنها كانت تعوق نمو الإنتاج، وبدأ التغيير في السياسات الزراعية في عام ١٩٧٩ (Springborg 1987)، أي قبل أن تنخفض عائدات النفط المرتبطة بالحرب بين إيران والعراق، ولم يكن تراجع معدلات الإنتاج الزراعي في السبعينيات بسبب نظرية المرض الهولندي بل كان بسبب السياسة السيئة. إن النجاح النسبي لقطاع الصناعة في السبعينيات يثبت أن آثار النفط في نظرية المرض الهولندي لم تكن موجودة، وعلى عكس الزراعة، فقد تلقى قطاع الصناعة مجموعة واسعة من الامتيازات، بما في ذلك الحماية الجمركية والدعم المالي وكذلك توفير قوة عاملة ماهرة على نحو متزايد. لم يكن آثار المرض الهولندي عاملاً حاسماً لذلك، ولكن كان السبب هو السياسة العامة، ولاسيما في حالة قطاع الصناعة، من خلال تحسين رأس المال الاجتماعي.

إن النقاش حول القطاع الزراعي يوضح أن ضوابط الدولة المتشددة والتدخلات التي اتسم بها الاقتصاد العراقي في السبعينيات هما السبب في تعثر النمو الاقتصادي على الأقل على المدى القصير؛ ولذلك تم انتقاد الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً موجهاً، ومع ذلك لا ينبغي أن يتم تعظيم أن تكون هي سبب أوجه القصور.

يبدو أن الكفاءات الثابتة أو تحقيق أقصى قدر من الدخل والإنتاج من قبل المخططين ومحور

الإصلاحات في إجماع واشنطن لم تكن من أولويات تحقيق الهدف الرئيس لتكوين رأس المال المادي والبشري السريع، التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد (الكفاءة الديناميكية)، وقد يكون تحقيق الكفاءة الديناميكية أمراً باهظاً من حيث النمو على المدى القصير، ومع ذلك لم يتحقق الكثير من حيث التنمية والقدرات المادية والبشرية في هذه الفترة.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح من الواضح أن البلدان التي تحدث وبشكل ذاتي اعتبارات الكفاءة الثابتة وعملت على التخطيط بنحوٍ واسع النطاق قد شهدت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والتنمية، أكد داني رودريك (Dani Rodrik) أن سياسات تعزيز النمو الناجحة تميل إلى أن تصاغ على وفق السياق (بدلاً من أن تكون ثابتة، كالمبادئ التوجيهية الليبرالية) وأن تكون تجريبية للغاية، فاستدامة النمو الاقتصادي قد يكون أكثر صعوبة من البدء بعملية النمو، إذ إنها تتطلب تغييرات مؤسسية وسياسية مستمرة (Rodrik 1995, 2005). يقول رودريك إنه غالباً ما تتطلب الحكومات للحفاظ على النمو أكثر من مجرد الابتعاد عن طريق المستثمرين في القطاع الخاص: الاستثمارات العامة - ولا سيما في رأس المال الاجتماعي - وأن القوانين والإعانات يمكن أن تحث رجال الأعمال للاستثمار وهو ما يزعم بأن العراق كانت تقوم بتطبيقها، والأهم من ذلك، هو أن تغيير سياسة قطاع الزراعة يشير إلى إمكانية تجربة أمر جديد، ومن المستحيل معرفة ما إذا كانت الدولة قد اتبعت سياسة إصلاحات مماثلة في قطاعات أخرى، ولا سيما لأجل للتغلب على بعض أوجه القصور في التنظيم المفرط المرتبط بالتوجه نحو الكفاءة الديناميكية إذا ما كانت الظروف مختلفة، إذ كانت بداية الحرب بين إيران والعراق مقيدة لبدائل الإصلاح، وأياً كان الأمر، وعلى الرغم من سياسات الاستثمار المركزي، فقد كان العراق في أواخر السبعينيات في وضع يمكنه من الاستفادة من فترة النمو المستدام ذاتياً.

هناك عوامل أخرى كانت تعمل على تقييد آثار ارتفاع معدلات الإنتاج المادية والبشرية: أولاً: كان هناك ارتفاع في تسييس القطاع العام، الذي - وبدون شك - وسّع من قدرات الدولة، وكذلك ارتفاع المهارات والقدرات والأموال المتاحة للقطاعات المختلفة، في السبعينيات بدأت عملية توزيع المكافآت لمؤيدي النظام في جميع أنحاء البيروقراطية وتقويض النظام الذي يعتمد تقدمه على المقدرة والعطاء الفردي في الدولة، وقد أدى هذا إلى تخفيض كفاءة القطاع العام. وقد أظهر النصاروي (١٩٩٤) أن سير عملية التخطيط الاقتصادي، الذي استخدم في العراق منذ الخمسينيات، قد أصبح ميسياً لدرجة كبيرة في السبعينيات. لقد تم رفض التخطيط الاقتصادي الذي يستند إلى الخطط طويلة المدى وذلك لاتباع مسار خطط الاستثمار السنوية، وتقديم قدر أكبر من المرونة للنظام؛ وذلك لتحقيق أهداف سياسية لصالح مجموعة ما، وفي الوقت نفسه تخفيض القدرة على التنبؤ وعملية التخطيط، وحين البحث في العمليات المتعلقة بالموازنة العراقية، يقول جيمس سافاج في سياق مماثل إن عمليات الموازنة في عهد صدام سهلت السيطرة السياسية والإدارية من قبل الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى إلى ذهاب الموارد إلى أولويات

شخصية بدلاً من تعزيز التنمية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيض فعالية التخطيط الاقتصادي وظهور دلائل على تراجع كبير في بقية قطاعات الاقتصاد-حتى وإن كان هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد الموظفين في وزارة التخطيط من ٦٣٩ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٩٣٢ في عام ١٩٧٦، والعديد منهم من الاقتصاديين والمهندسين والمخططين والإحصائيين الذين تلقوا تدريباً في الخارج (Savage 2013).

إلى أي مدى كان تأثير تلك العوامل المعوقة شديداً؟ كان التأثير النهائي لذلك يسيراً، على الأقل في فترة السبعينيات، حيث تم التصدي لها بشكل قوي، إذ كان الاستثمار العام في تلك الفترة له تأثير "جذب" الاستثمار الخاص بدلاً من الحد منه، الأمر الذي أدى إلى وصول قدرة الاقتصاد الاستيعابية إلى أقصى حد لها؛ وبالتالي فإن الجانب السلبي من المركزية المفرطة يقتصر في هذه الفترة؛ ومع ذلك فإن هناك أمرين جديران للإشارة، أولاً: على الرغم من أن ضمان حقوق الملكية لم يلقَ أي تحسن في تلك الفترة، إلا أنه على الأرجح لم يتراجع لدرجة كبح الاستثمارات^{٢٠}، وذلك لا يعد أمراً غير متوقع إذ إن الحكومات الاستبدادية الأخرى-بما فيها دولة الصين ذات الحزب الواحد- لم تؤيد أمن الممتلكات الخاصة. ثانياً: هناك دلائل تشير إلى أن عملية التسييس قد تسببت بأضرار اقتصادية، ولكن ذلك لم يؤخذ بالحسبان بسبب ارتفاع مستويات المعيشة في السبعينيات. والأهم من ذلك أنه لم يكن سبب تراجع المؤسسات هو نتيجة للاستراتيجيات الاقتصادية المضللة (المركزية) ولكن كان سببها الأولويات السياسية المحددة للنظام. اتضح فيما بعد أن آثار تراجع مؤسسات التخطيط لم تدم طويلاً، إذ توقف الإنفاق على التنمية في الثمانينيات وذلك بسبب ضغوط الحرب بين إيران والعراق، ومع ذلك إن العديد من الأشخاص مقتنعون بأن فترة السبعينيات تعد عصر الاقتصاد الذهبي في العراق، ولاسيما حين ماثلتها مع الركود الذي حصل في الثمانينيات والانهيار في التسعينيات. أشار رزق خوري (٢٠١٣) في كتاب صدر مؤخراً حول العراق، إلى إن حزب البعث قد تحوّل من هيئة تركز اهتمامها على التنمية في بداية الحرب بين إيران والعراق إلى جهة يتمحور اهتمامها على الأمن القومي وهاجس السيطرة السياسية في الثمانينيات. يشير ما سبق إلى أن هذا التحول قد حدث قبل فترة الثمانينيات الذي يتجلى في تراجع عمل مؤسسات التخطيط، وأياً كان الأمر، فإن فترة السبعينيات لا تعدّ مثلاً واضحاً على نظرية الدولة الريعية التي تُعرّف على أنّها الدولة التي تستخدم عائدات النفط لإنشاء حكم استبدادي مستقر، وهو لم يظهر في العراق سوى لفترة قصيرة نسبياً، في منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، ومن المحتمل أن تكون الثروة النفطية قد عملت على تقويض الحكم البعثي الاستبدادي من خلال توفير المال اللازم لمهاجمة دول الجوار^{٢١}، ومن الجدير بالذكر بأن العائدات النفطية تؤثر على إجراءات الدولة، ولكن آثار تلك الإجراءات لا يمكن التنبؤ بها بسهولة^{٢٢}.

غزا العراق إيران في عام ١٩٨٠ ولكن لم يكن معروفاً الفترة التي ستستمر بها الحرب، وتوقع العراق أن إيران ستخضع في غضون أسابيع قليلة^{٢٣}، وكلما طالبت فترة الحرب ارتفع عدد الرجال الذين

تم تجنيدهم من ٤٣٠ ألف جندي (أو ما يقرب ٣,٢٪ من القوى العاملة) في عام ١٩٨٠ إلى مليون جندي (أو ٤,٧٪) في عام ١٩٨٨ (النصراوي ١٩٩٤)، وهو ما تسبب بنقص شديد في القوى العاملة. فضلاً عن تجنيد خريجي الجامعات وكذلك العمالة الماهرة والإداريين؛ مما خلق نقصاً شديداً في الاقتصاد المحلي، وقُتِلَ مئات الآلاف من الجنود أو تم أسرهم إذ كانت الحرب باهظة الثمن، وكلفت ما بين ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٨ و ٦٦٪ في عام ١٩٨١ (النصراوي ١٩٩٤)، وأدّى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط على الفور؛ وبالتالي انخفاض العائدات. في بداية الأمر قامت الحكومة باستخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي في الجيش، ودعم الاستهلاك المحلي، وتمويل برنامج التنمية، وحينما استنفدت الاحتياطات، وأصبحت سياستها في تمويل الحرب والاقتصاد أمراً ميوّساً منه في عام ١٩٨٢، قامت الحكومة بقطع الاستثمارات، والاستهلاك، لكنها استمرت في دعم الصحة والتعليم وواردات المواد الغذائية^{٢٥}. ارتفعت معدلات الدخل لكل من الحكومة والأفراد وكمية الاستهلاك^{٢٥} في بداية الحرب، لكنها انخفضت بعد عام ١٩٨٢، إلا أنها لم تقل عن مستوياتها في السبعينيات- على وفق حسابات الأمم المتحدة^{٢٦}، كان الارتفاع الأولي والانخفاض الذي لحقه انعكاساً لتوقع الحكومة بحرب قصيرة، وتم تمويل الإنفاق المرتفع على الحرب والاستهلاك الخاص بعد عام ١٩٨٢ من خلال الأعمال الاستثمارية القليلة للدولة - في الوقت الذي توقف فيه الإنفاق على التنمية- وعلى الاقتراضات الدولية الضخمة، وبحلول عام ٢٠٠٤، بلغت الديون العراقية الدولية - التي تراكمت أكثر في فترة الثمانينيات - أكثر من ١٠٠ مليار دولار (علاوي ٢٠٠٧).

بحلول أواخر الثمانينيات، تراجع الإنفاق على الاستثمار بنحو كبير، ليس فقط بسبب الإنفاق على القطاع العسكري والاستهلاك بل أيضاً لندرة الأيدي العاملة الماهرة في الاقتصاد المدني؛ مما جعل عملية تكوين رأس المال أمراً صعباً. وبشكل عام كان الاقتصاد في الثمانينيات في حالة ركود، في حين تحسن أداء قطاع الزراعة في هذه الفترة بنحو أكبر من السبعينيات، إلا أن القطاعات الأخرى، بما في ذلك النفط والتصنيع المحلي، كان أداؤهم أسوأ (يوسف ٢٠١٢). حاول النظام في أواخر الثمانينيات تشجيع القطاع الخاص للقيام ببعض الأنشطة التي كانت تمارسها الحكومة سابقاً. إذ تم خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، والتقليل من الضوابط المفروضة على الأسعار فضلاً عن تخفيف بعض القوانين - ولاسيما قانون العمل -، وكل ذلك لجذب الاستثمارات، ومنها الاستثمارات الأجنبية.

من ناحية جذب الاستثمارات فقد فشلت الإصلاحات؛ إذ كانت نتيجتها النهائية نقصاً شديداً في بعض السلع الأساسية (النصراوي ١٩٩٤)، وعلى الأرجح كان فشل الإصلاحات الاقتصادية وتحديات تمويل إعادة الاعمار في اقتصاد منهك ومفلس من العوامل المساهمة في قرار العراق بغزو الكويت في عام ١٩٩٠ (Chaudhry 1991).

ما تأثير الحرب بين إيران والعراق على قدرات التنمية والمؤسسات الاقتصادية؟ من حيث القدرات

البشرية والمدخلات الأساسية في عملية التنمية، تعد الثمانينيات فترة توسع نسبي، إذ استمرت نسبة المتعلمين بالارتفاع، وعلى الرغم من ظروف الحرب فقد تزايد أعداد الشباب المتحقيين في الجامعات^{٢٧}، ومع ذلك فإن استغلال قدرة الشباب المتخرجين من الجامعات تم تقليصها؛ وذلك بسبب تجنيدهم في الجيش، وفضلاً عن ذلك، فإن التحرير العشوائي للأسواق والأسعار لم تؤمن حقوق الملكية أو تعزز من الأداء الاقتصادي حينما باعت الدولة أصولها إلى المقاولين والصناعيين -المستفيدين من ممتلكات الدولة- (الخفاجي ١٩٨٦)، وهذا يؤكد وجود خلل في رسم السياسة التي تنادي إلى التحرير والخصخصة، وبغض النظر عن الظرف فإن قراراتهم لم تقم بتوسيع حقوق الملكية، وبشكل عام استفاد في المقام الأول أصحاب الامتيازات، وتم إلغاء العديد من الإصلاحات بسبب النتائج السلبية التي أحدثتها.

حاول العراق الحد من استهلاك العائدات الوفيرة خلال فترة السبعينيات لتحقيق الهدف الأول وهو (تكوين رأس المال السريع)، فيما كانت تحاول دعم الاستهلاك في زمن الحرب خلال الثمانينيات، حينما كانت الإيرادات تتراجع. إن انعكاس موقف الحكومة بشأن الاستهلاك ليس نتيجة مباشرة أو واضحة للنفط بل بسبب تغير أولويات الدولة، وبالفعل، فقد تم دعم الاستهلاك في الثمانينيات من خلال الاقتراض الدولي، والذي تم التعهد فيه بأن تسدد من عائدات النفط في المستقبل، على أي حال، كان الاقتصاد العراقي أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى بحلول عام ١٩٩٠، ولم تقم عائدات النفط بدفع معظم المصاريف الحكومية فقط ولكن كان هناك الحاجة لها للمساعدة في سد الديون المتراكمة على البلاد، إذ بلغت مساهمة النفط ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عند تقييمها في السوق بسعر صرف العملات الأجنبية (غزدار وحسين ٢٠٠٢). إن الاعتماد على النفط هيمن على الأهداف المحددة في كيفية الإنفاق على التنمية، التي تم إعلانها في الخمسينيات لمحاولة تنويع النشاطات الاقتصادية وإيجاد مصدر بديل للدخل القومي، إذ إن استمرار الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في الثمانينيات كان من الممكن أن يساعد في تعزيز تنويع الاقتصاد، والتغلب على اضطرابات آثار النفط.

ضعف الدولة، وتششت المواطنين وهجرة العقول: العقوبات الاقتصادية

هناك شك حول ما إذا كانت الدول النامية قد استفادت من ارتفاع مستويات العولمة والتبادل، بالنسبة للعراق أدى الحظر المفروض على بيع النفط في الأسواق الدولية في ظل العقوبات الاقتصادية الشاملة إلى انهيار اقتصادي واجتماعي، مع وجود آثار عميقة ولا رجعة فيها على حياة العراقيين^{٢٨}، وأدى هجرة العراقيين المهرة والمتعلمين في التسعينيات إلى تآكل قدرة الدولة بحيث أصبح من الصعب عليها فرض النظام.

ما جعل العراق أكثر عرضة للعقوبات هو تداخل النفط مع الجغرافيا. تم تصدير النفط عبر منافذ

محددة - خطوط الأنابيب ومحطات ميناء في تركيا والمملكة العربية السعودية والخليج العربي - الأمر الذي جعل التحكم بمنعه أو حضره أمراً يسيراً - نقل النفط براً من طريق الشاحنات يعدّ أمراً مكلفاً وغير عملي -، تضاءلت صادرات النفط الى حد كبير مع بداية العقوبات، الذي تجلّى في انخفاض حاد في الناتج الإجمالي من النفط الخام ١٩٩٠-١٩٩١ كما مبين في الجدول رقم ١، ومن المثير للاهتمام هو أن الحدود العراقية كانت سهلة الاختراق^{٢٩}؛ وهذا هو السبب الذي أدى إلى أن تكون السلع متاحة للبيع في الأسواق العراقية المحلية خلال فترة العقوبات، وكان عدد قليل من الناس بإمكانهم تحمل شراء البضائع، وفي الواقع لم تظهر آثار العقوبات على الأرض بسبب الناحية القانونية المفروضة على الواردات، ولكن نتيجة للإهمار الفعلي للصادرات وهي الطريقة لدفع ثمن الواردات.

أدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ من آب عام ١٩٩٠ إلى تجميد الأصول المالية الدولية للعراق وحظر التجارة، ولكن تم إعفاء الإمدادات الطبية والغذاء بموافقة مجلس الأمن (النصراوي ٢٠٠٢)، ولكن من دون الحصول على رأس المال من الأسواق الدولية اللازمة لدفع واردات الغذاء والدواء ثبت أنه أمر مستحيل، إذ بلغ متوسط فاتورة الأغذية المستوردة ١,٣ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٩ (يوسف ٢٠١٢)، بينما بلغت فاتورة الأغذية والدواء ٢,٣٦ مليار دولار لعام ١٩٨٩ Gazdar (and Hussain 2002)، وعلى وفق بيانات أوبك، فقد انخفضت قيمة صادرات النفط العراقية -التي تمثل جميع الصادرات تقريباً- من ١٢,٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ١٠,٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وإلى ٣٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩١، وبمتوسط قدره ٥٣١ مليون دولار في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦^{٣٠} وهو ما يشكل أقل من ربع نفقات استيراد المواد الغذائية والأدوية في عام ١٩٨٩^{٣١}، تمثل هذه الإيرادات المخفضة كميات النفط القليلة جداً المصدرة إلى الأردن والمهربة عبر تركيا، التي تغاضت عنها القوى الدولية.

إن الإهمار الذي حدث في الإيرادات والعقوبات الاقتصادية آلت دون حصول العراق على قروض دولية؛ الأمر الذي جعل إعادة البناء شيئاً مستحيلاً، ويبين الجدول ١ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة الثلثين من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، الذي يوضح حدوث انهيار اقتصادي^{٣٢}. كان الانخفاض في الدخل كبيراً جداً إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في التسعينيات أقل من البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك حسب تقارير البنك الدولي (١٩٩٧)، مع متوسط دخل الفرد ٤٣٠ دولاراً في عام ١٩٩٦ على وفق أسعار السوق الجارية، استجابت الدولة لهذه الأزمة من خلال خفض دعم الاستهلاك والإنتاج على وجه الخصوص، فيما عدا برنامج الحصص الغذائية، وقامت الدولة أيضاً بطبع المزيد من عملة الدينار العراقي من أجل دفع النفقات الجارية؛ مما أدى إلى تضخم وانخفاض قيمة الدينار العراقي. ارتفعت الأسعار المحلية أكثر من ٢٠٠٪ من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ -إحصائيات صادرة

عن الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩٤- وانخفضت قيمة الدينار العراقي، إذ كان الدولار الأمريكي يعادل ٢,٠ ألف دينار عراقي في عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩١ كان الدولار يعادل ٤,١ ألف دينار عراقي، وفي عام ١٩٩٤ كان يعادل ٢٧٠ دينار عراقي (الإسكوا ١٩٩٨)؛ واستقر الدينار في أواخر التسعينيات. إن تدهور سعر الصرف أدى إلى زيادة حادة في الأسعار المحلية للواردات - بما في ذلك الغذاء والدواء- مقارنة للسلع المنتجة محلياً (Gazdar and Hussain 2002)، وهو ما جعل الأنشطة الزراعية المحلية مفيدة بنحو كبير، بسبب تدفق العمالة لقطاع الزراعة، وتغيير الاتجاه السائد الذي استمر لعدة قرون -بالابتعاد عن الزراعة- ويُظهر الجدول (٢) البيانات الإحصائية لتوزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، ويبين أيضاً أن إجمالي العمالة في قطاع الزراعة قد تضاعف من ٥٠٠ ألف شخص في عام ١٩٨٧ إلى ٩٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧، وكجزء من القوة العاملة، فقد زادت العمالة في قطاع الزراعة من ١٢,٥٪ إلى ١٩٪، وفي المقابل انخفضت العمالة في الاستيراد وقطاع الصناعات. انخفض عدد العاملين في المنشآت الصناعية من عام (١٩٨٩-١٩٩٣) من ١٧٤,٧٠٠ إلى ١٢٨,٠٠٠ (CSO1994)، يفسر هذا الانخفاض نتيجة سحب الدعم الحكومي فضلاً عن انخفاض الطلب بسبب انهيار دخل الأسر، وجذبت الزراعة معظم الأيدي العاملة إلا أنها لم تتمكن من استيعاب الجميع؛ ونتيجة لذلك فإن معدلات البطالة تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، على الرغم من أن جزءاً من السبب وراء انخفاض معدل البطالة في عام ١٩٨٧ يعود إلى التعبئة العسكرية للحرب بين إيران والعراق.

الجدول (٢): الأيدي العاملة والتوظيف		
١٩٨٧	*١٩٩٧	الفئة
٣,٩٦	٤,٨٦	إجمالي الأيدي العاملة (بالملايين)
٠,٤٦	٠,٥٠	الإناث
٣,٥٠	٤,٣٦	الذكور
٠,٤٩	٠,٩٢٥	قطاع الزراعة
٠,٢٧	٠,٢٢	قطاع الصناعة
١٢,٥	١٩,٠	نسبة قطاع الزراعة (%)
٤,٥	٦,٧	نسبة قطاع الصناعة (%)
٤,٧	١٦,٧	معدلات البطالة

ملاحظة: باستثناء إقليم كردستان العراق.

مصادر: منظمات المجتمع المدني

إن تغيّراتٍ بهذا الحجم في التكوين القطاعي للعمالة وارتفاع معدلات البطالة هو أمر غير طبيعي، ويبين التفكك الاقتصادي الكبير، تم دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك بنحوٍ مطول في دراسات أخرى (انظر على سبيل المثال، (Arnové 2000)، و(Gordon 2010)، و(الجواهري ٢٠٠٨) و(von Sponeck 2006). قامت الدولة بمساواة برنامج الحصص الغذائية إلى حد كبير، ولكن تلقى أعضاء حزب البعث وكبار المسؤولين مخصصات معززة (Sassoon 2012)، قدمت الحصص الغذائية جزءاً كبيراً من احتياجات الشعب للغذاء، ولكن كان انخفاض الدخل شديداً لدرجة أن الأسر لم تستطع تحمل تكاليف الاحتياجات الغذائية، حتى حين صرف ما يقرب من ثلاثة أرباع من الدخل على الغذاء في عام ١٩٩٣، وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات سوء التغذية، ولاسيما لدى الأطفال (Garfield and Waldman 2003). فضلاً عن تدهور توليد الكهرباء، وعدم قدرة السكان استعمال المياه الصالحة للشرب، مما أدى إلى زيادة نسبة وفيات الرضع -الذين يبلغون عاماً واحداً- إلى ثلاثة أضعاف (Garfield and Waldman 2003, Pellet 2000).

ومن الجدير بالذكر أنه قد فشل تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" في عام ١٩٩٦ لخفض معدلات وفيات الرضع أو تحسين الأوضاع الإنسانية، وقد سمحت واردات المواد الغذائية في الدولة بزيادة الحصص الموزعة، وهذا ساهم في إيقاف وانخفاض معدلات سوء التغذية، وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية المزمن من ١٨,٧٪ لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في عام ١٩٩١ -وهو العام الذي فرضت فيه العقوبات الاقتصادية- ٣٢٪ في عام ١٩٩٦، و٣٠٪ في عام ٢٠٠٠، لكنه انخفض إلى ٢٠,١٪ في عام ٢٠٠٢ (Garfield and Waldman 2003). إن زيادة تدفق العملات الأجنبية قامت بإبطاء معدل تراجع سعر الصرف في العراق، ودعم سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي للحكومة في أواخر التسعينيات، بينما انخفضت قيمة الدينار العراقي في عام ١٩٩١ من ٤,١ ألف دينار عراقي للدولار الواحد إلى ٢٧٠ دينار عراقي للدولار الواحد في عام ١٩٩٤ إلا أن الانخفاض اللاحق كان معتدلاً نسبياً، إذ كان الدولار الواحد يعادل ٨٢٥ ديناراً عراقياً في عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٨ كان الدولار الواحد يعادل ١,٢ ألف دينار عراقي (UNESCWA 1998). أما في مجال الصحة فقد كانت هناك خسائر كبيرة في عدد الأفراد المهرة (Gordon 2010)، ولم يكن هناك أي تغيير لحالة الرضع والأطفال -الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات- إذ ارتفعت معدلات الوفيات بعد عام ١٩٩١ لصل إلى ١٠٢ طفل من أصل ١٠٠٠ طفل، و١٢٥ طفل من أصل ١٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٤ (UNICEF 2005)، بقي الأطفال معرضين للخطر على الرغم من وجود الأدوية والمعدات التي وفرها برنامج النفط مقابل الغذاء، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين لاستخدام تلك البضائع والمعدات بنحوٍ فعال حين وصولها (Gordon 2010, 138).

إن برنامج النفط مقابل الغذاء وقر مبالغ يسيرة من الأموال وكان إنفاقها محددًا بنحو كبير (Alnasrawi 2002). وعلى وفق تقرير الأمم المتحدة الخاص بالاحتياجات الإنسانية، فإن العراق يحتاج إلى ٦,٨ مليار دولار سنوياً (Gazdar and Hussain 2002, 73)، إلا أنه في الفترة من كانون الأول عام ١٩٩٦ إلى تموز عام ٢٠٠٢، تم السماح للعراق بالحصول على مبلغ ٢٠ مليار دولار فقط عن واردات برنامج "النفط مقابل الغذاء" (Gordon 2010). إلا أن الدولة العراقية تلقت نصف عائدات مبيعاتها من النفط^{٣٢}، ولم يكن بالإمكان استخدام تلك الإيرادات لشراء السلع أو الخدمات داخل العراق، مما أعاق عمليات إعادة البناء؛ وبالتالي تم تقليص فعالية برنامج النفط مقابل الغذاء، وفضلاً عن ذلك قام ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة عقوبات مجلس الأمن للأمم المتحدة بمنع حصول العراق على الواردات الرئيسية على وفق المبدأ القائل: إنها من الممكن أن تستخدم لتطوير أسلحة محظورة.

منذ بداية العقوبات المفروضة على العراق في كانون الأول عام ١٩٩٦ وحتى تشرين الأول عام ٢٠٠٠، تم تأجيل الحصول على الواردات التي بلغت ٢,٤ مليار دولار أو ما يعادل ١٥٪ (Cortright, Millar, and Lopez 2002)^{٣٤}، وغالباً ما تكمل الواردات بعضها بعضاً، وكان تأثير هذا التأخير في الواردات أكثر خطورة مما تشير إليها الأرقام، إذ يشير «Joy Gordon» إلى أن توافر قطع الغيار لقطاع ما، يُعدُّ أمراً ضرورياً لتوليد الإيرادات اللازمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، ولكن تم حظرها على الرغم من تحذيرات خبراء الصناعة (Gordon 2010)؛ ولذلك أن الصعوبات التي واجهها العراق في رفع معدلات صادرات النفط بعد عام ٢٠٠٣ ترجع جزئياً إلى القطاع النفطي المتداعي الذي خلفتها العقوبات.

أدَّى الحرمان الذي سببته العقوبات إلى هجرة أعداد كبيرة من العراقيين، إذ غادر نحو مليون ونصف عراقي من العراق قبل حرب الخليج في عام ١٩٩١ (Sassoon 2011)، وبحلول عام ٢٠٠٢ ارتفع العدد إلى ٤ ملايين، على وفق إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (٢٠٠٧)، ويشير (Gordon 2010) إلى أن نصف الموظفين الإداريين والفنيين وموظفي المستشفيات المهرة وحوالي ٤٠,٠٠٠ معلم غادروا العراق خلال فترة العقوبات. وتُفسَّرُ هذه الخسارة سبب عدم تحسن القطاع الصحي حينما تم البدء ببرنامج النفط مقابل الغذاء، ومنذ عام ٢٠٠٣ فإن الصراعات وانعدام الاستقرار في العراق تسبب بتسارع خسارة الموظفين المهرة.

رافق خسارة المهارات والقدرات انخفاض في رأس المال، و"توصلت الأمم المتحدة إلى أنه نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١، فقد تراجع العراق إلى عصر ما قبل الصناعة" (Alnasrawi 2002, 67)، لكن العقوبات المفروضة منعت أي وسيلة لإعادة الإعمار كما هو مبين في الجدول ٣، انخفضت الإجمالي كوين رأس المال الثابت (الاستثمارات في الأصول، على سبيل المثال، المعدات والآلات والطرق والمستشفيات) من ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العقدين قبل العقوبات إلى أقل من ٦٪ في ١٩٩١-٢٠٠٢، وكان العراق يخسر رأس المال البشري وهو الأمر الذي جعل من الصعب أن يتم إعادة

البناء والإصلاح في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣.

الجدول ٣. إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تم حساب متوسط يسير بالدولار الأمريكي)	
النسبة	الفترة
١٨,٦	١٩٩٠-١٩٧٠
٥,٩	٢٠٠٢-١٩٩١
١٥,٨	١٩٧٩-١٩٧٠
٢١,٦	١٩٨٩-١٩٨٠
٧,٠	١٩٩٩-١٩٩٠
٢٠,٠	٢٠٠٩-٢٠٠٤

مصدر: الأمم المتحدة (UN)، قاعدة بيانات الحسابات الرئيسية (٢٠١١).

[HTTP: // unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp/](http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp/).

يفترض (Niblock 2001) أن الانخفاض في الدخل ومستويات المعيشة أنشأ مواطنين "مستضعفين"، إذ أصبح البقاء على قيد الحياة من أولويات العراقيين. بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تم اعتبار العراق على أنه يشكل تهديداً إقليمياً، وقد حالت العقوبات دون إعادة الإعمار وقيدت بشدة قدرة الدولة على توفير مجموعة من الخدمات التي كانت توفرها من قبل، ويتضح من ارتفاع الجريمة وغياب القانون في التسعينيات كيف أن الدولة كانت غير قادرة على توفير أسهل الخدمات العامة والنظام، وكما يشير Toby Dodge بدأت الدولة "فقدان السيطرة على العنف" (Dodge 2012, 32)، في الواقع كان تراجع سيطرة الدولة واسعاً بحيث تم الاستعانة بمصادر خارجية لإنفاذ القانون، بما في ذلك السيطرة على التهريب من مجموعات خارجية ومخبرين (Sassoon 2012)، بينما تم تجنيد حلفاء قبلين للحفاظ على السلام في المناطق الريفية، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه قبل بضع عقود (Davis 2005).

كان ارتفاع نسبة المسؤولين الفاسدين في الدولة أمراً واضحاً وأحد أشكال سيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع خلال فترة العقوبات، وعلى الرغم من وجود فساد قبل فترة التسعينيات، إلا أنه كان يقتصر على من هم في قمة السياسية، وفي ظل العقوبات أصبح الفساد مستشرياً في الدولة، ويشير (Rangwalla 2011) إلى أن بعض الجماعات الدينية التي ظهرت في فترة التسعينيات قد تمكنت من الصمود حينما تم تغيير النظام في العراق ورفع العقوبات الاقتصادية، ويفترض أيضاً أنها قد ساهمت

في ظهور الطائفية والقبلية منذ عام ٢٠٠٣، وفي دراسته للمؤسسات التي تتحرك "ببطء" و "بسرعة"، يلاحظ (Roland 2004) أن المعايير الاجتماعية -مثل المواقف العامة تجاه الفساد- تميل إلى التغيير تدريجياً، ومع ذلك فإن هذا يشير ضمناً إلى وجود درجة من الاستمرارية، لم تسبب العقوبات المفروضة على العراق انهماكاً اجتماعياً، الذي يُظهر تغييراً في المواقف العامة تجاه الفساد، ولكنها قد حدثت في فترة بداية العقوبات، وسرعان ما أصبح الفساد -في كل من القطاعين العام والخاص- أمراً طبيعياً.

إن تدهور الدولة في التسعينات نتيجة توسع حزب البعث تتفق مع الصورة التي رسمها "Sassoon 2012"، إذ يلاحظ ساسون أن معدلات تجنيد العراقيين للحزب نما بسرعة أكبر من معدل نمو السكان العام؛ وواصلت الأسر بإلحاق أبنائهم في الكليات العسكرية، ومع ذلك فإن الزيادة في عضوية الحزب تُعدّ أمراً مفهوماً تماماً نظراً لانهيار الدخل وتدهور الخدمات العامة بسبب العقوبات، وهكذا، فقد حصلت الزيادة في عضوية الحزب بنحوٍ موازٍ لتدهور قدرة الدولة، وارتفاع القبيلية والطائفية، وكذلك فقدان القدرات البشرية والمادية، وهناك تفسير آخر وغير متضارب لهذا الأمر هو أن العقوبات الاقتصادية قامت بدعم النظام مع إضعافه؛ وذلك لأن العقوبات أضرت بالسكان أكثر من النظام.

هذا هو بالضبط عكس عمل العقوبات الأساسي وهو ما يشير إلى موطن فشلها، إذ إن العقوبات الاقتصادية سواء أكانت "مستهدفة" أم شاملة -كما كانت في العراق- تسعى إلى سياسات الحكومة التي فرض عليها العقوبة (Cortright and Lopez 2002)، ويتم ذلك من خلال خلق معاناة بشرية، سواء بين مجموعة محددة أم على عامة السكان، وهذا بدوره من المفترض أن يولد ضغطاً على الحكومة لتغيير سياساتها لإنهاء العقوبات أو تجنيبها^{٣٠}. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل أنه خلال تجربة العراق مع العقوبات كان الظن السائد بأنه كلما كانت العقوبات أكثر شمولاً كان تطبيقها أكثر صرامة، ليتم تحقيق الغاية السياسية من العقوبات، لأنه في هذه الحالات تميل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العقوبات إلى أن تكون كبيرة. كان يُعتَقَد بأن الانخفاض الحاد للدخل القومي لأكثر من ٢٪ يتسبب بالالتزام الحكومة المستهدفة لضوابط الأمم المتحدة (Cortright and Lopez 2002)، على الرغم من أن العراق قد دمر أسلحته المحظورة في التسعينيات إلا أنه من الصعب أن يتم وصف ذلك الأمر بأنه نوع من الالتزام لقرارات الأمم المتحدة.

أضعفت العقوبات المجتمع العراقي بشكل كبير، إذ قام حزب البعث في الثمانينيات بالسيطرة على المؤسسات المدنية المستقلة أو إنهاء وجودها مثل: النقابات العمالية، والجمعيات النسائية، كما منع حزب البعث تقديم المساعدات للمؤسسات المدنية، تشير زبيدة (٢٠٠٥) إلى أن الفقر والصدمة الناتجتان من العقوبات قد دفع العراقيين إلى طلب المساعدات من جهات أخرى كالعشيرة والقبيلة، الأمر الذي عزز الطائفية بين الأفراد، وفي وقت لاحق ظهور الصراعات الطائفية. بناءً على رأي (زبيدة ٢٠٠٥) فإن

العقوبات لم تخلق الصراع الطائفي في العراق.

الحرب واستمرارية المؤسسات: الأزمة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣

لقد بشرت فترة بعد عام ٢٠٠٣ بتغيير كبير، إذ تعرض العراق للغزو والاحتلال، والإطاحة بنظام البعث وتم رفع العقوبات الاقتصادية، وتم تخفيض العبء الباهظ لديون العراق الخارجية، وقد ضمن البنك المركزي المستقل نظاماً تجارياً واستقراراً للأسعار من ناحية، ومن ناحية أخرى -وفي نواح مهمة تتعلق بالتنمية العراقية- كان هناك استمرارية كبيرة للتدهور الذي حدث في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣. إذ وصلت المهارات والقدرات البشرية في التراجع وكذلك قدرة الدولة، الأمر الذي ضاعف من الفساد والمحسوبية التي تعيق التنمية. إن التنمية الاقتصادية هي في الأساس عملية استخدام المهارات والقدرات البشرية كمدخلات لتحسين حياة الناس، إلا أن فقدان المهارات تشير إلى إعاقه عملية التنمية، هناك حاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة لتنفيذ الاستثمارات، إذ إن فقدانها تعيق عملية التنمية، وإعادة تدريب كوادر جديدة هو أمر مكلف؛ ونتيجة ذلك هو تراجع الاستثمارات التي تحقق ارتفاعاً في مستويات المعيشة.

منذ عام ٢٠٠٣، واصل رأس المال البشري بمغادرة العراق. بسبب انعدام الأمن المستمر والسياسات الخاطئة من قبل قوات الاحتلال التي تهدف إلى إعادة هيكلة جذرية^{٣٦}، في فترة ما بعد حزب البعث قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بطرد ١٢٠ ألف معلم وطبيب من وظائفهم؛ الأمر الذي دفع العديد منهم إلى مغادرة العراق^{٣٧}. كانت خطة الولايات المتحدة في إعادة الإعمار تتركز على إعادة تأهيل البنية التحتية للعراق المادي وليس المؤسسات (Bowen 2009, 258)، ولم تقم السياسات بتعزيز الأمن، إذ تم استهداف الأكاديميين، وكرد فعل على ذلك قاموا بمغادرة العراق بأعداد كبيرة، وكان للارتفاع السريع في رواتب القطاع العام تأثير محدود لمنع الكفاءات من مغادرة العراق. في استطلاع أجري للعراقيين المقيمين في الأردن -حيث حصل العديد منهم على إقامة مؤقتة فيها أو تم استخدامها كنقطة عبور إلى وجهات أخرى- يعطي مؤشراً على فقدان ٤٦٪ من العراقيين -الذين يبلغون من العمر ١٦ سنة أو أكثر- حاصلين على درجة بكالوريوس على الأقل، على وفق استطلاع أجري في عام ٢٠٠٧ (Fafo 2007)، وهي أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة للعراق، وفي الوقت نفسه انخفض التعليم لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥-٢٤ عاماً في العراق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وذلك نتيجة انخفاض معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي خلال التسعينات، حينما أجبرت الأسر على سحب أطفالهم من المدرسة. (USAID 2012).

إن انخفاض الأيدي العاملة الماهرة قد جعل عملية تكوين رأس المال أمراً صعباً، فقد افتقرت وزارة النفط إلى القدرة التقنية لمراقبة العقود الكبيرة، بينما في وزارة الكهرباء يتراوح أوجه القصور في توافر الإشراف الهندسي للإشراف على الميزانية^{٣٨} (USAID 2012, A-25). على وفق جدول ٣، كان

إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩^{٣٨}. وفضلاً عن ذلك، فإن الهدر والفساد يميلان إلى تضخم تكاليف تكوين رأس المال، إذ تم إهدار ٨ مليارات دولار من أصل ٦٠ مليار دولار أنفقتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق (Ackerman 2013).

يشير (Toke Aidt) في تحليله للفساد إلى أن مستويات الفساد يتم تحديدها من الهياكل التشجيعية، إذ يميل الفساد إلى أن يُحفز بشكل ذاتي وذلك لعدة أسباب، إذ إن دفع رشوة لفرد ما للمشاركة في الفساد تكون عالية إذا كان هناك العديد من الأشخاص حولهُ أو إذا كان حولهُ فاسدون كذلك -أو على الأقل لا يعارضون عملية الفساد- (Aidt 2003)، وبمجرد تفشي الفساد، فإنه يميل إلى الاستمرار (Sah 1988)، ولكن مسألة التكاليف الاقتصادية للفساد تعد قضية معقدة، لأنه من الصعب أحياناً التمييز بين أسباب الفساد وعواقبه (Ackerman 2006)؛ وبالتالي فمن غير صحيح من حيث المبدأ -وغالباً ما تكون غير ممكنة لتأكيدهما بشكل قاطع- أن الفساد هو مكلف دائماً من حيث النمو الاقتصادي والتنمية^{٣٩}. هناك أمثلة عديدة لدول ذات معدلات النمو العالية التي تعاني أيضاً من الفساد. من المرجح أن تكون تكاليف الفساد عالية في الحالات التي يرتبط فيها الفساد مع العنف الذي يحد من الاستثمار وريادة الأعمال، وبالرجوع إلى العراق فقد أشار وزير المالية السابق علي علاوي إلى أنه لو كان مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية متاح في السنوات ٣٠ الماضية فإن العراق سيكون وبالتأكيد في موقع متوسط (علاوي ٢٠١٣). في عام ٢٠١٢ حصل العراق على المرتبة ١٦٩ من أصل ١٧٤ بلداً في تصنيف منظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٣)، وقد استمر الفساد منذ عام ٢٠٠٣ وربما زاد بنحو أكبر، إذ انتشر الاختلاس والرشاوى على نطاق واسع^{٤٠}، وأصبح الباحثون عن العمل في القطاع العام يلجأون لدفع مبالغ كبيرة للحصول على الوظائف (Cockburn 2013)، والأهم من ذلك فإن هذه المدفوعات تذهب إلى الأحزاب السياسية أو الميليشيات المسلحة التي تسيطر على مختلف دوائر القطاع العام والوزارات، وهي إحدى الطرق التي تمول فيها الأحزاب السياسية عملياتها؛ وهذا يعني أن كثيراً من عمليات الفساد في العراق تعد أمراً مكلفاً للغاية، وبالتالي ليس فقط في تراجع المهارات والقدرات التي أدت إلى تعثر النمو في العراق، إذ أن تراجع عمل خفضت المؤسسات البيروقراطية والتنظيمية أدت إلى تراجع نتائج التنمية بنحو أكبر من فقدان القدرة، وهو ما يدل على أن مؤسسات التنمية في العراق هي غير كفوءة^{٤١}.

وبالعودة إلى مسألة الاستثمار، فقد تسارع تكوين رأس المال بعد التحسن النسبي في الوضع الأمني في عام ٢٠٠٨، ولكن وصل العراق سريعاً لقدرة الإستيعابية، حيث إن الحكومة العراقية لا تزال إلى حد كبير من أكبر المستثمرين في الاقتصاد، وقد حاولت أن تستثمر بشكل أكبر، وكانت قادرة على إكمال جزء من الاستثمارات المخطط لها (USAID 2012)، في المقابل فإن زيادة الاستهلاك -التي دفع ثمنها ارتفاع عائدات النفط- كان أمراً سهلاً التحقيق. ارتفعت الإيرادات الحكومية على الرغم من الانخفاض

في كميات النفط المصدرة، وكما يبين الجدول (١) فإن الانخفاض الذي حدث في بداية الألفية تم سده في عام ٢٠١٠، ولكن حتى وقت قريب إلى حدٍ ما، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً سريعاً منذ ٢٠٠٥، وكانت النتيجة أن عائدات النفط تضاعفت في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ (أوبك ٢٠١٢)، وقد سمح ذلك للدولة العراقية بتوسيع وظائف القطاع العام وزيادة الرواتب، إذ تم توظيف حوالي ٦٠٪ من العاملين بدوام كامل بحلول عام ٢٠١٢ (BMI 2013). وعلى وفق البنك الدولي (٢٠١٤) فإن أربعة أخماس الـ ٧٥٠,٠٠٠ وظيفة التي تم إنشاؤها في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ كانت مخصصة للقطاع العام، ولكن لم يتم شمل جميع شرائح العراق في هذه الوظائف إذ تم استبعاد الفقراء، والحاصلين على تعليم أقل، والذين ليس لديهم معارف جيدون، ونتيجة لذلك ارتفع الاستهلاك بين الفقراء بنسبة أقل نسبياً من بين الفئات ذات الدخل المرتفع وانخفضت معدلات الفقر بنحو طفيف في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ (البنك الدولي ٢٠١٤). ولم يؤد ارتفاع عائدات النفط بتقليل الفقر بشكل ملحوظ. في الواقع، فإنه من غير المحتمل أن تركز الحكومة على توسيع إنتاج النفط -الدولة التي تخطط لزيادة إنتاج النفط من حوالي ٢,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧ (صندوق النقد الدولي ٢٠١١)- يقوم على الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك يمكن أن يسرع وينحو ملحوظ الإنفاق الاستثماري، بل القلق من عدم القدرة على تلبية النفقات الجارية -على سبيل المثال رواتب وأجور العاملين في القطاع العام- إذا انخفضت أسعار النفط، وهذا ما قد حدث مؤخراً (رويترز ٢٠١٤).

إن التوسع في القوة الشرائية أدى إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الزراعية والصناعية، ولكن هذه القطاعات واجهت صعوبة بالغة في زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وهناك بعض الأدلة على أن الإنفاق المحلي المتزايد من عائدات النفط مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي جعلت هذه القطاعات أقل قدرة على المنافسة منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما اقترحت نظرية المرض الهولندي، إذ إن ارتفاع العمالة والأجور في القطاع العام قد جذبت العديد من الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، ومع ذلك فإن هذه ليست سوى جزء من القصة. فيما يتعلق بالزراعة فإن النقص المزمن في الاستثمار، وإزالة الدعم المحلي المفاجئ والمنافسة الأجنبية -في كثير من الأحيان من الواردات المدعومة- جميعها أدت إلى إعاقة القدرة على زيادة الإنتاج، على وفق دراسة أجرتها وزارة المالية العراقية^{٤٢}. أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فتعد صناعة السمنت في العراق مثالا على ذلك، إذ إن ارتفاع تكاليف النقل تقدم «حماية طبيعية» للواردات، ولكن هذا لم يكن كافياً لتعويض آثار نقص الأيدي العاملة الماهرة في العراق، إذ إن أنظمة النقل وانقطاع التيار الكهربائي، زادت من تكاليف الإنتاج، ونتيجة لذلك فإن صناعة السمنت في العراق غير قادرة على منافسة مع الواردات الإيرانية الأرخص (Lee 2013).

قامت الدولة العراقية وقوات الاحتلال قبل ذلك بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية في السوق التي تهدف إلى وجود نمو اقتصادي ثابت، وفي حين أن بعض هذه الإصلاحات كانت ضرورية لتحقيق

النمو، فهي ليست فعالة. إذ إن النمو الكبير لا يحدث إلا في سياق تنمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية (Rodrik 2011). إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي -الذي يقيس مدى تقدم وإنتاجية الاقتصاد المحلي- تراجع في عام ٢٠٠٣ -وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق- لكنه تعافى وبقوة في العام الذي أعقبه. ومن عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢، ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من ١٣٠٥ دولارات أمريكية إلى ١٦٠٧ دولارات، وهو ما يترجم إلى معدل نمو سنوي متواضع بنسبة ٢,٦٪، وبالتالي فإن نمو العراق مماثل لتلك الاقتصادات النفطية الأخرى، مثل الجزائر وإيران والمملكة العربية السعودية (IMF 2012)، إذ إن أيّاً منها لم يعد إلى الاقتصاد العالمي بعد أكثر من عقد من الانعزال، وبالطبع فقد ساهمت الصراعات الداخلية، وانعدام الاستقرار السياسي، والتطرف والأخطاء السياسية جميعها بتعثر النمو في العراق، ومع ذلك فإن تجربة العراق من فقدان القدرات والمؤسسات التنموية المستنزفة جميعها أثرت على التقدم البطيء لنموه.

الاستنتاج:

يميز (Jeremy Adelman) بين النظريات "الداخلية" للتطور الرأسمالي التي تؤكد على دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية المحلية، النظريات "الخارجية" التي تشير إلى آثار النظم العالمية -المهيكلية في بعض الأحيان- على نتائج التنمية المحلية، ويقوم بحث العلماء على تجاوز هذه "الثنائيات" لاستكشاف التفاعلات بين الظواهر المحلية والعالمية (Adelman 2015)، في العراق غالباً ما عملت القوى الداخلية والخارجية جنباً إلى جنب: إذ قامت عملية تسييس القطاع العام بتقييد توسيع قدرة الدولة ابتداءً في فترة السبعينيات، بينما تراجعت قدرة الدولة فقط في فترة العقوبات، وفضلاً عن ذلك عملت هذه القوات في بعض الأحيان بطرق متناقضة، إذ تسبب تراجع المؤسسات العامة إلى تدهور قدرة الدولة وفي الوقت نفسه قامت التنمية البشرية بتوسيعها، ومن المفارقات فإن تأثير العالم الخارجي على التغيير المؤسسي في العراق كان أعظم حينما كان العراق الأكثر عزلة أي من خلال العقوبات، إن تجربة العقوبات الاقتصادية توضح مدى بطء حركة مؤسسات التنمية وكيفية أنه من الصعب إحيائها حين تدهورها. في المقابل كان تأثير السياسة الداخلية في المؤسسات أقوى (وأكثر تدرجاً) في فترة ما قبل العقوبات، حينما كانت البلاد على علاقة طبيعية مع العالم الخارجي.

إن الصورة التنموية التي تتضح لنا لهذا البلد هو وجود ارتفاع مطرد في التنمية يليها تدهور مفاجئ ومستمر في مؤسساته وقدراته، وعلى العكس من ذلك افترضت التوقعات الوردية في عام ٢٠٠٣ ثلاثة أمور لانعاش اقتصادي سريع وهي:

- أن الهياكل التنموية والمؤسسات ما قبل فترة العقوبات ما زالت سليمة أو من الممكن إصلاحها بشكل سريع.

- أن نسبة القدرات والمهارات اللازمة لتكوين رأس المال المفقودة يسيره.
 - أن العجز في المؤسسات والمنظمات والمهارات إما يمكن حلها عن طريق تطبيق سياسات تركز على السوق وإما أنها غير ضرورية لنجاح تلك السياسات.
- لم يتم دعم أي من تلك الافتراضات، إذ تركت العقوبات الاقتصادية بصمة عميقة على الاقتصاد العراقي والمجتمع، مما يحد بشدة من تكوين رأس المال، وبعض الإصلاحات التي أدخلت منذ عام ٢٠٠٣ - بما في ذلك إعادة التفاوض لتخفيض ديون العراق الخارجية، وإنشاء بنك مركزي مستقل وعملة جديدة- أعطت دفعة كان الاقتصاد العراقي بحاجة إليها، ومع ذلك فإن محاولة تهميش القطاع العام، ورسم مخطط مثالي للسوق في الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط قد أظهر نتائج معاكسة، وهذا يسلط الضوء على أهمية تحقيق «مطابقة» بين السياسات المنفذة، والأشكال المؤسسية المستهدفة والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية القائمة، في الواقع -ومن المسلم به الآن- أن المؤسسات «المبتدعة» التي كان يعتقد في ما مضى أنها أدنى مرتبةً قد نجحت في تعزيز النمو الاقتصادي في كثير من الحالات (Dunning and Pop-Eleches 2004, also Andrews 2013).

توضح تجربة العراق أيضاً كيف أن للتغييرات قدرةً على تطوير البنية التحتية الأساسية ولا يستوجب أن يتم الكشف عنها في مقاييس النمو الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٣، على الرغم من التدهور الحاد في القدرات البشرية وتراجع المؤسسات الاقتصادية، إذ إن تلك المقاييس قد تُعطي انطباعاً مشوهاً للنمو والتنمية، فتناقض النمو في الدخل والتنمية من المرجح أن يكون واضحاً في الاقتصادات النفطية، حيث يتم تحديد الدخل القومي من خلال الأسعار الدولية للنفط وليس محلياً.

لا يحاول هذا البحث أن يقوم بتحديد الأهمية النسبية للمؤسسات والمنظمات مقابل المهارات أو القدرات في نتائج التنمية، وأنه لا يسعى نحو مناقشة التفاعلات التي قد تنشأ بنحوٍ معقول بين الجهتين، إن إحدى الموضوعات التي ظهرت في هذا البحث هو فعالية المؤسسات، ولاسيما معرفة هل كان بإمكان العراق أن يظهر نتائج أفضل في إطار ترتيبات مؤسسية بديلة، حتى مع وجود الخسارة الحالية من المهارات وانعدام الأمن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما شكل هذه الهيكليات المؤسسية المختلفة؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة لتتم دراستها في المستقبل؛ لأن المؤسسات غير الفعالة قد تستمر، على الرغم من العلم المسبق بأنها تجعل المجتمع أسوأ حالاً، فإذا كان لبعض المجموعات القوية مصلحة في البقاء أو استمرارية العقوبات المستمرة بشكل ذاتي، مثل النبد الاجتماعي، الذي يتم تطبيقه ضد أولئك الذين لا يتماشون مع قواعدهم، فإن المؤسسات غير الفاعلة تميل إلى الاستمرارية (Setterfield 1993, also Evans 2004). وهذا ما قد يفسر في السياق العراقي كيف أن الفساد أو حتى الطائفية ما زالت قائمة، على الرغم من وجود الرفض الشعبي الكبير لهم. لقد أصبحت المجتمعات حبيسة للهيكل المؤسسية المعروفة

بأنها غير كفوءة؛ لأن التكلفة الاجتماعية لاعتماد هياكل بديلة تعدُّ عالية جداً، حتى بين أولئك الذين يفضلون الإصلاح (Pierson 2000). ويبقى أن نرى ما إذا كانت التحديات الحالية تبشر بإعادة هيكلة للمؤسسات.

إن التحديات القادمة صعبة جداً، إذ تم تحقق مخاوف الدولة من عدم قدرتها على دفع نفقاتها المتكررة في حالة حدوث انهيار في أسعار النفط (Sabah ٢٠١٥)، ومستويات صادرات النفط الخام غير كافية للتعويض عن الانخفاض الهائل في أسعاره (Razzouk 2015). فضلاً عن أن الصراع الحكومي الداخلي المكلف مع ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش)" -وهو في حد ذاته أحد أعراض انهيار السلطة المركزية- قد فاقم من الصعوبات المالية، ومع ذلك ليس هناك ما يضمن أن هذه التهديدات سوف تفرض ظهور هياكل مؤسسية محسنة، حتى وإن علم الجميع بأن الهياكل المحسنة من شأنها إنهاء التحديات، ومن المرجح أن الجماعات السياسية المهيمنة قد تدفع الرشاوي للجهات الفاعلة الرئيسية لمعارضة أو مقاومة هذا التغيير الذي قد يقيد سلطتهم، إن استمرار الركود المؤسسي هو أمر محتمل بشكل أكبر من حدوث إصلاحات فيه.

المراجع:

Acemoglu, Daron. 2006. "Modeling Inefficient Institutions." National Bureau of Economic Research (NBER) Working paper 11940.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. 2005. "Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf, Vol. 1A, 385–472.

Amsterdam: Elsevier North-Holland. Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2012. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*. New York: Crown Business.

Ackerman, Susan Rose. 2006. "Introduction and Overview." In *International Handbook on the Economics of Corruption*, edited by S. Rose-Ackerman, 16–38. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Ackerman, Spencer. 2013. "Over \$8 Billion of the Money You Spent Rebuilding Iraq Was Wasted Outright." *Wired.com*, 6 March. Accessed November 10. <http://www.wired.com/dangerroom/2013/03/iraq-waste/>

Adelman, Jeremy. 2015. "What Caused Capitalism? Assessing the Roles of the West and the Rest." *Foreign Affairs* 94 (3): 136–144.

Aidt, Toke S. 2003. "Economic Analysis of Corruption: A Survey." *The Economic Journal* 113(491): F632–F652.

al-Jawahiri, Yasmin. 2008. *Women in Iraq: The Gender Impact of International Sanctions*. London: Lynne Rienner.

al-Khafaji, Isam. 1986. "State Incubation of Iraqi Capitalism," *MERIP Reports* 142. Accessed November 3, 2014. <http://www.merip.org/mer/mer142/state-incubation-iraqi-capitalism>.

al-Khafaji, Isam. 2012. "Iraq: Mixed Opportunities, Messy Outlook? Part I: The Road To Entrapment." *Economy Watch*. February 8. Accessed October

17, 2013. <http://www.economywatch.com/economy-business-and-finance-news/iraq-mixed-opportunities-messyoutlook-part-one.08-02.html>.

Allawi, Ali. 2007. *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace*. New Haven: Yale UP.

Allawi, Ali. 2013. "The Political Economy of Institutional Decay and Official Corruption - The Case of Iraq." presented at 'Warwick Economic Summit.' Accessed December 29. <http://www.youtube.com/watch?v=R5Ic2FnJx9w>.

Alnasrawi, Abbas. 1994. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950-2010*. London: Greenwood Press.

Alnasrawi, Abbas. 2002. *Iraq's Burdens: Oil, Sanctions and Underdevelopment*. Westport, CT: Greenwood Press.

Anderson, Lisa. 1987. "The State in the Middle East and North Africa." *Comparative Politics* 20 (1), 1-18.

Andrews, Matt. 2013. *The Limits of Institutional Reform in Development: Changing Rules for Realistic Solutions*. London: Cambridge UP.

Arnove, Anthony (Ed.). 2000. *Iraq Under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War*. Cambridge, MA: South End Press, 2000. Associated Press. 2008. "Housing prices soar in Iraqi capital." 14th October. Accessed January 8, 2015. http://www.nbcnews.com/id/27183790/ns/world_news-mideast_n_africa/t/housing-prices-soar-iraqi-capital/.

Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds. 1987. *The Rentier State*. London: Croom Helm.

BMI (Business Monitor International). 2013. *Iraq Business Forecast Report (Q1)*.

Bowen, Stuart. 2009. *Hard Lessons: The Iraq Reconstruction Experience*. Washington, DC: US Government Printing Office.

Central Statistical Organization (CSO). n.d. Annual Abstract of Statistics 2001. Baghdad.

Central Statistical Organization (CSO). 1990. Annual Abstract of Statistics 1989. Baghdad. Chaudhry, Kiren Aziz. 1991. "On the Way to Market: Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait." *Middle East Report* 170: 14–23.

Cockburn, Patrick . 2013. "Iraq 10 years on: How Baghdad became a city of corruption." *The Independent*. 4 March. Accessed January 8, 2015. <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-10-years-on-how-baghdad-became-a-city-of-corruption-8520038.html#>.

ConflictRecordsResearchCenter. 1982. "Saddam Hussein MeetingwithHisCabinettoDiscussthe 1982 Budget." History and Public Policy Program Digital Archive. National Defense University. SHSHTP-A-000-635. Accessed November 2, 2014. <http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/110102>.

Corden, W. Max, and J. Peter Neary. 1982. "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy." *Economic Journal* 92 (368): 825–48.

Cortright, David, and George Lopez. 2002. "Introduction: Assessing Smart Sanctions: Lessons from the 1990s." In *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft*, edited by David Cortright and George A. Lopez, 1–22. New York: Rowman & Littlefield.

Cortright, David, Alistair Millar, and George A. Lopez. 2002. "Smart Sanctions in Iraq: Policy Options." In *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft*, edited by David Cortright and George A. Lopez, 201–224. New York: Rowman & Littlefield.

CSO (Central Statistical Organization). 1994. Annual Abstract of Statistics 1993. Baghdad. Davis, Eric. 2005. *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq*. Berkeley: University of California Press.

- Dodge, Toby. 2012. *Iraq: From War to the New Authoritarianism*. London: Routledge.
- Dreze, Jean, and Haris Gazdar. 1992. "Hunger and Poverty in Iraq." *World Development* 20 (7): 921–945.
- Dunning, Thad, and Grigore Pop-Eleches. 2004. "From Transplants to Hybrids: Exploring Institutional Pathways to Growth." *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 3–29.
- Elliot, Kimberly Ann. 1998. "The Sanctions Glass: Half Full or Completely Empty?" *International Security* 23 (1): 50–65.
- Evans, Peter. 2004. "Development as Institutional Change: The Pitfalls of Monocropping and the Potentials of Deliberation." *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 30–52.
- Fafo Institute for Applied International Studies. 2007. "Iraqis in Jordan: Their Numbers and Characteristics." Accessed December 1, 2013. <http://www.unhcr.org/47626a232.html>.
- Foote, Christopher et al. 2004. "Economic Policy and Prospects in Iraq." *Journal of Economic Perspectives* 18 (3): 47–70.
- Fukuyama, Francis. 2013. "Commentary: What is Governance?" *Governance: An International Journal of Policy, Administration and Institutions* 26 (3): 347–368. doi:10.1111/gove.12035
- Garfield, Richard, and Ron Waldman. 2003.
- Review of potential interventions to reduce child mortality in Iraq." Central Data Catalog. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACW617.pdf Gause, F. Gregory. 2011. "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability." *Foreign Affairs* 90 (4): 81–90.
- Gazdar, Haris, and Athar Hussain. 2002. "Crisis and Response: A Study of the Impact of Economic Sanctions in Iraq." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 1–83. Reading, UK: Ithaca Press.

Gordon, Joy. 2010. *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Griffin, Keith, and John Knight. 1992. "Human Development: The Case for Renewed Emphasis." In *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, edited by Wilber and Jameson. 5th ed., 576–609. New York: McGraw Hill.

Herb, Michael. 2014. *The Wages of Oil. Parliaments and Economics Development in Kuwait and the UAE*. Ithaca, NY: Cornell UP.

Hertog, Steffen. 2007. "Shaping the Saudi State: Human Agency's Shifting Role in Rentier-State Formation." *International Journal of Middle East Studies* 39 (4): 539–563.

Hodgson, Geoffrey. 1998. "The Approach of Institutional Economics." *Journal of Economic Literature* 36 (1): 166–192. IMF. 2005. "Iraq Staff Report for the Article IV Consultation." IMF Country Report No. 05/294, Washington, DC. Accessed September 11, 2013. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr05294.pdf> IMF. 2011.

IMF Country Report No. 11/75. Washington DC. Accessed December 15, 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1175.pdf>.

IMF. 2012. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington DC. Accessed December 19, 2013. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mreo1112.pdf>.

Jiyad, Ahmed M. 2002. "The Development of Iraq's Foreign Debt: From Liquidity to Unsustainability." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 85–137. Reading, UK: Ithaca Press.

Kadhim, Abbas. 2010. "Iraq's Quest for Democracy amid Massive Corruption." *Sada*, 3 March. Accessed October 12, 2013. <http://carnegieendowment.org/sada/2010/03/03/iraq-s-quest-for-democracy-amid-massive-corruption/6bjj>.

Lee, John. 2013. "Cheap Imports may 'Destroy' Cement Industry." Iraq-

Business News, 23 February. Accessed February 1, 2014. <http://www.iraq-businessnews.com/2013/02/23/cheapimports-may-destroy-cement-industry/>.

Mahdi, Kamel. 2002. "Iraq's Agrarian System: Issues of Policy and Performance." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 55–58. Reading, UK: Ithaca Press.

Marr, Phoebe. 2000. "Comment on Isam al-Khafaji, 'The Myth of Iraqi Exceptionalism'." *Middle East Policy* 7 (4): 87–91.

McKinley, Terry. 2005. "Why 'the Dutch Disease' is always a disease? The macroeconomic consequences of scaling up ODA." *United Nations Development Program (UNDP) Working paper 10*. New York.

Ministry of Finance. n.d. *Al-Qata' al-Zira'i fi al-'Iraq: Asbab al-t'thur wa mubadarat al Islah [The Agricultural Sector in Iraq: Analysis of Problems and Reform Proposals]*. Baghdad: Ministry of Finance.

Niblock, Tim. 2001. *'Pariah States' & Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Olmsted, Jennifer. 2007. "'Globalization' Denied: Gender and Poverty in Iraq and Palestine." In *The Wages of Empire: Neoliberal Policies, Armed Repression, and Women's Poverty*, edited by Amalia Cabezas, Ellen Reese, and Marguerite Waller, 178–189. Boulder, CO: Paradigm Publishers.

OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2005. *Annual Statistical Bulletin 2004*. Vienna.

OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2009. *Annual Statistical Bulletin 2008*. Vienna.

OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2012. *Annual Statistical Bulletin 2012*. Vienna.

OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2013. *Annual Statistical Bulletin 2013*. Vienna.

Pape, Robert. 1997. "Why Sanctions Do Not Work." *International Security* 22 (2): 90–136.

Pape, Robert. 1998. "Why Sanctions Still Do Not Work." *International Security* 23 (1): 56–77. Pellet, Peter. 2000. "Sanctions, Food, Nutrition and Health in Iraq." In *Iraq Under Siege. The deadly impact of sanctions and War*, 185–203. Cambridge, MA: South End Press.

Penrose, Edith, and E. F. Penrose. 1978. *Iraq: International Relations and National Development*. Boulder, CO: Westview Press. Pierson, Paul. 2000. "Increasing Returns, Path Dependence and the Study of Politics." *The American Political Science Review* 92 (2): 252–267.

Rangwalla, Glen. 2011. "Sanctions, Smuggling and Strife: The Politics of Iraq's Informal Economy." (Paper presented at The American Academic Research Institute in Iraq conference 'Iraq under the Sanctions: Economic, Political, Social and Cultural Effects' in Amman on 23–25 September 2011.

Razzouk, Nayla. 2015. "Iraq's Oil Output Climbs to Record as South Escapes Fighting." *Bloomberg Business*. August 12. Accessed December 23. <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-0812/iraq-boosts-oil-output-to-all-time-high-in-july-iaa-says>.

Reuters. 2014. "Iraq Says Falling Oil Prices Force Rethink of 2015 Budget." Accessed December 15, 2014. <http://www.reuters.com/article/2014/11/30/us-iraq-budget-oil-idUSKCN0JE0Q420141130>.

Richards, Alan, and John Waterbury. 2014. *A Political Economy of the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press.

Rizk Khoury, Dina. 2013. *Iraq in Wartime: Soldiering, Martyrdom, and Remembrance*. Cambridge: Cambridge University Press.

Rodrik, Dani. 1995. "Getting Interventions Right: How South Korea and Taiwan Grew Rich." *Economic Policy* 10 (20): 78–91.

Rodrik, Dani. 2005. "Growth Strategies." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf, Vol. 1A, 967–1014.

Amsterdam: Elsevier North-Holland.

Rodrik, Dani. 2009. *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton UP, 153–183.

Rodrik, Dani. 2011. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York: Norton.

Roland, Gerard. 2004. “Understanding Institutional Change: Fast-Moving and Slow-Moving Institutions.” *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 109–131.

Rosser, Andrew. 2006. “The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey.” Working Paper No. 268. Institute of Development Studies. University of Sussex.

Sabah, Zaid. 2015. “Iraq Plans Unprecedented Pay Cuts as Economy Crisis Deepens.” *Bloomberg Business*. October 28. Accessed December 23. <http://www.bloomberg.com/news/articles/201510-28/iraq-plans-unprecedented-pay-cuts-as-financial-crisis-deepens>.

Sachs, Jeffrey. 2007. “How to Handle the Macroeconomics of Oil Wealth.” In *Escaping the Resource Curse*, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs and Joseph Stiglitz, 173–193. New York: Colombia, UP.

Sah, Raaj. 1988. “Persistence and Pervasiveness of Corruption: New Perspectives.” Discussion paper 560. Yale Economic Growth Center.

Sassoon, Joseph. 2011. *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East*. London: I. B. Tauris.

Sassoon, Joseph. 2012. *The Ba’th Party: Inside an Authoritarian Regime*. London: Cambridge, UP. Savage, James D. 2013. *Reconstructing Iraq’s Budgetary Institutions: Coalition State Building after Saddam*. New York: Cambridge UP.

Schenker, David. 2003. *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordanian-Iraqi Relations*. New York: Lexington Books, 43–46. Sen,

Amartya. 1992. "Development: Which Way Now?" In *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, edited by Wilber and Jameson. 5th ed., 5–26. New York: McGraw Hill.

Setterfield, Mark. 1993. "A Model of Institutional Hysteresis." *Journal of Economic Issues* 27 (3): 755–774.

Springborg, Robert. 1987. "Iraq's Agrarian Infitah." *Middle East Report* 145: 16–21. Transparency International. 2013. "Corruption Perception Index." Accessed October 5, 2013 at <http://cpi.transparency.org/cpi2012/results/>.

Tripp, Charles. 2000. *A History of Iraq*. 2nd ed. New York: Cambridge University Press.

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 1998. *National Accounts Studies of the ESCWA Region*. Bulletin No. 18. New York.

UNHCR (United Nations High Commission for Refugees). 2007. "Humanitarian Needs of Persons Displaced within Iraq and across the Country's Borders: An International Response." HCR/ICI/ 2007/2, (Geneva). Accessed January 29, 2016. <http://www.unhcr.org/4627757e2.pdf>.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2005. *The State of the World's Children 2006*. New York: Unicef Publications.

USAID. 2012. "Assessment of Current and Anticipated Economic Priorities in Iraq."

USAID-Tijara Provincial Economic Growth Program. Accessed December 11, 2013. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadz673.pdf. von Sponeck, Hans. 2006. *A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq*. London: Berghahn Books.

World Bank. 1997. *World Development Report 1997*. New York: Oxford University Press.

World Bank. 2014. "The Unfulfilled Promise of Oil and Growth: Poverty, Inclusion and Welfare in Iraq, 2007-2012." Vol. 2. Washington, DC.

Yom, Sean. 2011. "Oil, Coalitions and Regime Durability: The Origins and Persistence of Popular Rentierism in Kuwait." *Studies in Comparative International Development* 46 (2): 217-241.

Yousif, Bassam. 2007. "Economic Restructuring in Iraq: Intended and Unintended Consequences." *Journal of Economic Issues* 41 (1): 43-60.
Yousif, Bassam. 2012. *Human Development in Iraq, 1950-1990*. London: Routledge.

Yousif, Bassam, and Eric Davis. 2011. "Iraq: Understanding Autocracy, Oil and Conflict in a Historical and Socio-Political Context." In *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*, edited by Ibrahim al-Badawi and Samir Makdisi, 227-253. London: Routledge.

Zubaida, Sami. 2005. "Democracy, Iraq and the middle east." *Open Democracy*. Accessed November 29, 2013. http://www.opendemocracy.net/democracy-opening/iraq_3042.jsp .

الهوامش:

(Endnotes)

١. يناقش (Richards and Waterbury 2014) الإصلاحات الاقتصادية المستوحاة من إجماع واشنطن في دول الشرق الأوسط المحددة.

٢. لقراءة نقد السياسات الاقتصادية في العراق في فترة السبعينيات، انظر بنروز وبنروز Penrose and Penrose 1978. ولقراءة نقد حديث لهذه السياسات انظر Foote ٢٠٠٤.

٣. هناك بحوث كثيرة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل والعواقب غير المقصودة من الإصلاحات المستوحاة من إجماع واشنطن، انظر Andrews 2013

٤. تشتمل المؤسسات على القوانين، والجمارك، والأسواق ويعرفها Douglas North بأنها «القيود

- الموضوعة إنسانيا والتي تشكل التفاعل البشري» (quoted in Hodgson 1998, 179).
٥. انظر (Acemoglu and Robinson 2012) و-Acemoglu, Johnson, and Robin-son (2005) and Rodrik (2005).
٦. Fukuyama 2013 هو من وضع هذه الفكرة.
٧. يناقش Rodrik 2009 المساهمة النسبية لمختلف المؤسسات في التنمية.
٨. يناقش Fukuyama 2013 هذه النقاط
٩. لقراءة أوجه القصور أنظر Andrews 2013
١٠. تستند هذه الصيغة والمناقشات اللاحقة إلى Fukuyama 2013. في المقابل يؤكد كل من Acemoglu and Robinson 2012 على سيادة المؤسسات السياسية، التي تحقق نتائج اقتصادية أفضل لأنها تعد أكثر استجابة للضغوط الشعبية.
١١. حماية حقوق الملكية تقتصر على الأمن ضد الاستيلاء التعسفي من الملكية من قبل أي من الخارجين عن القانون أو الدولة نفسها. وهي ليست بالضرورة حقوق واسعة.
١٢. شمل التحليل على أي حقن خارجي للإنفاق في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك المساعدات الخارجية (McKinley 2005).
١٣. البضائع القابلة للتداول هي تلك التي يمكن تداولها دولياً (على سبيل المثال، العديد من السلع الزراعية، والآلات، والسيارات أو المواد الخام)، في المقابل فإن الأرض ومعظم الخدمات (على سبيل المثال، حلاقة الشعر أو الرعاية الطبية) ليست منقولة وبالتالي غير قابلة للتداول
١٤. هذه هي القوة الشرائية للعملة المحلية، بالنظر إلى الأسعار المحلية والدولية وأسعار الصرف الاسمية الحالية. Sachs 2007
١٥. يركز هذا البحث على المرض الهولندي. وأنه هنا إلى نظرية الدولة الريعية لأن كلاهما غالباً ما يتم وضعها معا تحت دراسات 'لعنة الموارد'، انظر Rosser 2006
١٦. يقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كميات البضائع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مراعاة تضخم الأسعار؛ وبالتالي، يتم استخدامه كمؤشر على الرفاه الاجتماعي.

١٧. إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو الاستثمار في الأصول الثابتة مثل المباني والآلات (يوسف ٢٠١٢).
١٨. على سبيل المثال تم دفع تكاليف حملة نحو الأمية في أواخر السبعينيات من ميزانية التنمية. وبالتالي، فإنه مسجل ضمن الاستثمار.
١٩. تراجع القيمة الزراعية والصناعات التحويلية وإضافته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليست دليلاً على المرض الهولندي كما قدمها الحفاجي (٢٠١٢).
٢٠. على نطاق واسع في مجال احترام الحريات الأساسية، كان هناك تدهور واضح، إذ حصل نظام البعث على أدنى مؤشر في الحفاظ على حقوق الإنسان واحترام الحريات.
٢١. في المقابل فإن الارتفاع الكبير نسبياً في عائدات النفط في أوائل الخمسينيات لم يسفر عن توطيد سياسي للحكم الملكي في العراق الذي أطيح به بعد موافقة شعبية كبيرة في عام ١٩٥٨ (يوسف وديفيس ٢٠١١).
٢٢. لا تقتصر هذه الملاحظة على العراق فقط، انظر (Hertog 2007).
٢٣. تم تصريح هذا الأمر على وفق بيان وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في قناة التايمز البريطانية بعد فترة قصيرة من الحرب في عام ١٩٨٠:
- http://www.youtube.com/watch?v=GE8b_3yvoKc. Accessed November 1, 2014
٢٤. انظر مركز أبحاث سجلات الصراع (١٩٨٢).
٢٥. الاستهلاك الحكومي فضلاً عن الاستهلاك المنزلي يساوي استهلاك النهائي
٢٦. يشير الانخفاض المحدود إلى أن الدولة كانت لا تزال تقدم إعانات (يوسف ٢٠١٢).
٢٧. انظر يوسف (٢٠١٢).
٢٨. وفيما يتعلق بمسألة الحرمان من الوصول إلى الأسواق العالمية، انظر (Olmsted 2007).
٢٩. وفيما يتعلق بالتجارة بين الحدود العراقية الأردنية انظر (Schenker 2003).

٣٠. تمت هذه الحسابات وفقاً لبيانات مقدمة من منظمة أوبك ٢٠٠٩.
٣١. إن الواردات المدعومة من الغذاء والدواء في حساب هي سبب تحسن معايير الصحة والتغذية في الثمانينيات خلال الحرب مع إيران (يوسف ٢٠١٢).
٣٢. هذه التقديرات من الناتج المحلي الإجمالي تقلل من مدى الانخفاض في متوسط مستويات المعيشة، ووجدت الدراسة التي أجراها فريق دولي من المتخصصين مباشرة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ أن متوسط الدخل الحقيقي في أغسطس عام ١٩٩١ كانت ٥-٧٪ فقط من مستوياتها في أغسطس ١٩٩٠. (Dreze and Gazdar 1992)
٣٣. ٥٣٪ من الإيرادات تم استخدامها لاستيراد السلع. وتم دفع ٣٠٪ لأضرار الحرب مع الكويت و١٣٪ لشراء الغذاء والدواء في المنطقة الكردية (لا تخضع لسيطرة الحكومة المركزية)، و ٤٪ لدفع المصروفات الإدارية للأمم المتحدة. (Gazdar and Hussain 2002)
٣٤. انظر (Gordon 2010) للحصول على النص كاملاً.
٣٥. انظر (Pape 1997) and Elliot 1998
٣٦. للاطلاع على نقد السياسات الاقتصادية الأمريكية في العراق وتحيزهم عقائدياً، انظر يوسف (٢٠٠٧).
٣٧. حاولت سياسات الولايات المتحدة تهميش القطاع العام، إذ وصفت القطاع العام بأنه غير كفوء ومنافس للقطاع الخاص، سعى الائتلاف لخصخصة الشركات المملوكة للدولة لكنه لم يستطع لأسباب قانونية وسياسية (يوسف ٢٠٠٧).
٣٨. على وفق صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥)، وبلغت تكلفة توفير الأمن لمشاريع البناء ثلث إلى نصف التكلفة الإجمالية للمشروع. على الرغم من أن هذه التكاليف لا تضيف إلى قيمة الأصول الناتجة عن ذلك (صندوق النقد الدولي)
٣٩. على سبيل المثال، أسهل شكل من أشكال الفساد، حيث يدفع رجل أعمال رشوة لموظف حكومي لتسريع الأوراق المطلوبة.
٤٠. في حادثة مستهجنه، قام وزير التجارة باستخدام شركة العائلة للتصدير والاستيراد لسحب ٣٠ مليون دولار من خزينة الدولة.

٤١. المؤسسات غير الكفؤة هي تلك التي لا تقوم بزيادة معدلات النمو، (Acemoglu 2006).

٤٢. أجريت هذه الدراسة من قبل وزارة المالية.